"الدولة الفلسطينية" والاستراتيجية الاميركية - الصهيونية

طريق الفريق الفلسطيني المستسلم الى جنيف يمرّ بالمحطات الهاشميّة - الاميركيّة - الاسرائيلية

في مرافقه لمجمل الاحداث التي وقعت بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ في المنطقة العربية وداخل تجمع الموظفين الصهاينة ، تصبح ان فطار السوبه الذي تعوده الولايات المتحدة لامبركه والرجعية العربية ، يسير باتجاه « اعطاء » الفلسطينيين « وطنا » على قسم من ارض فلسطين ، وذلك بغيه الوصول الى تسوية نهائية لما سمي بمشكلة « الشرق الاوسط » .

امد كان هدف الامبريالية الاميركية ولا يزال القضاء على ظاهرة الكفاح المسلح التي مجرها الشعب الفلسطيني .. من هنا كان تحرك النظام الاردني والانظمة العربية الاخرى لتصفية حركة المقاومة الفلسطينية باساليب مختلفة . فبعد الصفعة المدوية في ايلول ١٩٧٠ في عمان ، استمرت استراتيجية الصفية للطلائع المقاتلة سواء في لبنان او في الخارج وذلك بالتنسيق بين المخابرات الاسرائيلية والاميركية والرجعية العربية .

خلال فترة الهجمة الامبريالية - الصهيونية - الرجعية على حركة المقاومة الفلسطينية لتصفيتها عسكريا ، ظهرت « المبادرات » الامبريالية والصهيونية لانهاء الصراع في المنطقة لصالح القوى الامبريالية والرجعية وبقاء الدولة الصهيونية فكانت مبادرة بورقيبة في ٦٩/٦/٢١ في رسالته الموجهة الى ياسر عرفات والذي بشر فيها الى ان اسرائيل مستعدة للانسحاب من الاراضي التي احتلها بعد حرب حزيران في حالة قبول المنظمات الفدائية بالقاء دولتين متجاورتين عربية واسرائيلية على ارض فلسطين . ولم تكن لرسالة بورقيبة اي اهمية ، لكن الصحافة الامبريالية في تلك الفترة قد ساهمت في شرح تفاصيل اتجاه بورقيبة الذي يدخل في صلب اتجاه السياسة الصهيونية . .

بعد مبادرة بورقيبة جاءت مبادرة روجرز وبما اعطيها من مجازر دموية في عمان ضد المقاومة . لم تجاوب بعثة فينر برئاسة الدكتور فينر الذي كان يعرف نفسه بانه صديق شخصي لجولدا ميئير مستشار الرئيس نيكسون للشؤون الامن القومي ، واحد كبار مساعديه في موضوع الشرق الاوسط انذاك . وقد حرصت بعثة فينر على التاكيد بان هدفها الاني هو « اشراك الصوت الفلسطيني بصورة من الصور في الحوار الدولي الدائر حول ازمة الشرق الاوسط » وانها « تريد ان تعرف ما هو الحد الادنى الذي يمكن ان تقبل به الثورة الفلسطينية كبديل من الكفاح المسلح » وقد ناقشت بعثة فينر « ورقة العمل » التي حملتها مع الذين قابلتهم وخرجت بالاستنتاج التالي : « تعتقد البعثة ان الحد الادنى الذي تقبل به الثورة يتمثل في اقامة دولة فلسطينية في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الاردن وقطاع غزة .. ومن الضروري ان تعثر على وسيلة يمكن معها الثورة من المشاركة فيما يجري من مباحثات دولية كممثلة للشعب الفلسطيني حول هذا الموضوع » .

من ناحية اخرى ، اوضح نيكسون في رسالته الى الكونغرس في ٩ شباط ١٩٧٢ بعنوان « حول الحالة في العالم » السياسة الاميركية الداعمة لاقامة كيان فلسطيني على قسم من ارض فلسطين يكون عقبة للتحرك الثوري المستمر الذي تشهده المنطقة العربية منذ اقامة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين .

قال نيكسون في رسالته تلك الى الكونغرس : « في الشرق الاوسط كما في اماكن اخرى في آسيا وافريقيا ، كانت مشكلة السلام الاساسية في القرن العشرين ولا تزال هي تكييف نماذج جديدة من الانظمة .. » الى ان يقول : « ولا يزال الشعب الفلسطيني منسيا في جميع انحاء العالم العربي باستثناء حدوده ، من اجل الحصول على وطن ، على غرار سياسات الحكومات العربية مما يزيد التوترات داخل الدول العربية وبينها وبين اسرائيل » .

في تلك الفترة ، كانت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين (مائير ، دايان) تنكر وجود الشعب الفلسطيني ، وترفض رفضا قاطعا فكرة اقامة دولة فلسطينية بين الاردن و « اسرائيل » . ويعود سبب هذا الرفض فيما يعود الى ان الصهاينة منذ عام ١٩٤٨ حتى عدوان ١٩٦٧ كانوا يكافحون فكرة ايجاد كيان فلسطيني لان ذلك وجود الكيان الصهيوني يقضي نفي وجود الشخصية الفلسطينية . وقد ازداد هذا الاتجاه عمقا بعد الانتصار الساحق في حرب حزيران وتحكم العقلية العسكرية الصهيونية بمجرى السياسة الاسرائيلية التي كانت تؤمن « بالضم الزاحف » وبفرض « الامر الواقع » باقامة المستعمرات في المناطق المحتلة .

اما بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ فقد حاول المسؤولون الاسرائيليون التكيف مع الواقع الجديد ، فاعترفت حكومة مائير بالشخصية الفلسطينية في وثيقة « البنود الاربعة عشرة » ، وحملت الصحف الاسرائيلية بمقالات عديدة عن « المشكلة الفلسطينية » . وعادت افكار « الباف » وبيليد ، وعاموس كينان ، وشمعون سمير ، وبعض العناصر المعتدلة في حزب العمل وحزب مابام ، للظهور من جديد وبقوة داعية لاقامة كيان فلسطيني ، والاعتراف بوجود شعب فلسطيني ، شرط ان لا تكون الحدود الجديدة للكيان الفلسطيني حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، بالاضافة الى مواصفات عديدة اخرى للدولة المزمع اقامتها .

وتتلخص الحلول المطروحة من الجانب الاسرائيلي لمشكلة الشعب الفلسطيني بالتالي :

١ - حل قضية الفلسطينيين عن طريق دمج مشروع « ايون » ومشروع « حسين » .

٢ - حل قضية الفلسطينيين يكون في عودتهم الى الحكم الاردني ، كما كان سابقا مع تعديل في الحدود وامتيازات للحق التاريخي اليهودي بالاستيطان في الضفة . ويقول دايان « هآسوفيه » (٧٢/٥/١٧) : « ان الضفة الغربية هي وطننا وان كل اتفاق يجري يجب ان يشمل حق اسرائيل في اقامة المستوطنات فيها » .

٣ - حل قضية الفلسطينيين عن طريق منحهم حق اقامة دويلة مستقلة (لها مواصفات اسرائيلية وامبريالية) تكون سوقا للصادرات الاسرائيلية ومورد اللايدي العاملة العربية ، وممرا للتعاون مع الدول العربية . وهذه « الدولة » من وجهة النظر الاسرائيلية ستساهم بتصفية جميع عناصر النزاع العربي - الاسرائيلي في حال موافقة الجانب الفلسطيني على اقامتها .

من خلال درس الحلول الثلاثة المطروحة ، نرى ان اتجاه قطار التسوية الامبريالية - الصهيونية يسير ضمن الحل الثالث . من هنا نلاحظ التركيز الاعلامي الاسرائيلي ، والرجعي العربي ، والاميركي ، على ضرورة اشراك الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف ، اذ ان جميع الاطراف متفقة على انه لا يمكن ايجاد حل للمشكلة دون موافقة الفلسطينيين .

وبنظرة للاحداث التي وقعت بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، نلاحظ ان الهوة قد تفاقمت بين منظمة التحرير الفلسطينية والانظمة العربية (الاردن بشكل خاص) وتشهد الفترة الحالية الاعداد لعملية القاء بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنسيق المواقف ، تمهيدا للذهاب الى طاولة المفاوضات مع مصر الرسمية ، وسوريا الرسمية ، في جنيف (تصريحات السادات الاخيرة وقبله مع الطلب اعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير) .

اذن ، تسعى الانظمة العربية ، بدعم وتوجيه من الرجعية السعودية لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في صفقة الاستسلام في جنيف من جهة ، ولعدم ترك الملك حسين - وحيدا - خارج قافلة المستسلمين من جهة اخرى . اما من الجانب الاسرائيلي والاميركي فهناك مؤشرات عديدة على المامي الى بدل لتذليل كل العقبات في وجه لقاء جنيف .

فمن الناحية الاسرائيلية ، يرى العدو انه بحاجة ماسة الى « فترة راحة » لاعادة بناء قواه المسلحة ، وقيادته السياسية ، ولانقاذ « المشروع الصهيوني » من المازق الذي حشره فيه المقاتلون العرب . لذلك ترتفع الاصوات من داخل حزب العمل ، ومن القنات المعتدلة الاخرى بدعوة الحكومة الاسرائيلية لقبول المفاوضات مع الفلسطينيين .

لقد حملت الصحف الاسرائيلية بالمقالات التي تهم الحكومة بانها « تضع راسها بالرمال عندما تنكر على الفلسطينيين هويتهم القومية » . يقول ابل بيلغ في « يديعوت احرونوت » (٧٤/٢/١٧) : « ان الضفة الغربية هي وطننا وان كل اتفاق يجري يجب ان يشمل حق اسرائيل في اقامة المستوطنات فيها » .

٣ - حل قضية الفلسطينيين عن طريق منحهم حق اقامة دويلة مستقلة (لها مواصفات اسرائيلية وامبريالية) تكون سوقا للصادرات الاسرائيلية ومورد اللايدي العاملة العربية ، وممرا للتعاون مع الدول العربية . وهذه « الدولة » من وجهة النظر الاسرائيلية ستساهم بتصفية جميع عناصر النزاع العربي - الاسرائيلي في حال موافقة الجانب الفلسطيني على اقامتها .

من خلال درس الحلول الثلاثة المطروحة ، نرى ان اتجاه قطار التسوية الامبريالية - الصهيونية يسير ضمن الحل الثالث . من هنا نلاحظ التركيز الاعلامي الاسرائيلي ، والرجعي العربي ، والاميركي ، على ضرورة اشراك الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف ، اذ ان جميع الاطراف متفقة على انه لا يمكن ايجاد حل للمشكلة دون موافقة الفلسطينيين .

وبنظرة للاحداث التي وقعت بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، نلاحظ ان الهوة قد تفاقمت بين منظمة التحرير الفلسطينية والانظمة العربية (الاردن بشكل خاص) وتشهد الفترة الحالية الاعداد لعملية القاء بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنسيق المواقف ، تمهيدا للذهاب الى طاولة المفاوضات مع مصر الرسمية ، وسوريا الرسمية ، في جنيف (تصريحات السادات الاخيرة ولقائه مع الطلب اعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير) .

اهالي مخيم عين الحلوة لقادة المقاومة :

لن نغادر المخيم ونطالب بخطة عسكرية للتصدي

قام في ٢٤ الشهر الجاري وفد شعبي من مخيم عين الحلوة، برئاسة اللجنة الشعبية للمخيم ، بالذهاب الى مركز منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ، وذلك لمقابلة اللجنة التنفيذية وتسليمها مطالب أهالي المخيم ، اثر الاعتداءات الصهيونية المتكررة على مخيمات جماهيرنا .

وفي مبنى المنظمة ، طلب الوفد مقابلة الاخ ابو عمار او احد اعضاء اللجنة التنفيذية وقد جرت محاولة لجمعهم مع احد اعضاء اللجنة السياسية، بدلا عن اللجنة التنفيذية، الا ان الوفد اصر على مقابلة اللجنة التنفيذية قائلا ان حضوره يتطلب بحث مطالبه مع اعلى الهيئات المسؤولة في الثورة ، ذلك لان تلك المطالب لا تعبر فقط عن وجهة نظر مخيم عين الحلوه بل هي تشمل كل المخيمات في لبنان .

وبعد اصرارهم على موقفهم المحق، قام وفد من اربعة اشخاص بالذهاب الى مكتب القائد العام حيث اجتمعوا به مع بعض اعضاء اللجنة التنفيذية، وقدموا عرضا سياسيا للاوضاع في مخيمهم ولاهداف القصف الصهيوني على المخيمات ، من انها تهدف الى تهجير الاهالي من المخيمات وتشتيتهم والضغط على السلطات اللبنانية لتصفية الثورة والعودة الى المخيمات. وقالوا ان جميع سكان المخيم مستعدون لتلويث الفرصة على اعداء الثورة والصهاينة ، والبقاء في المخيمات. وقدموا جملة من المطالب، تتلخص بالنقاط التالية :

١ - العمل السريع لبناء الملاجىء الفردية والجماعية ، بشكل مكثف ومتين .

٢ - تعزيز الدفاعات الجوية في المخيم ووضع خطة عسكرية موحدة لكافة فصائل المقاومة ، تكون قادرة للتصدي الحازم لاي هجوم عسكري صهيوني ، من اي جهة اتى .

٣ - التعويض على المتضررين من ابناء المخيم ، واعادة بنائه باقصى سرعة ممكنة .

٤ - تنظيم حملات سياسية مستمرة ، برئاسة اعضاء اللجنة التنفيذية ، لاحداث المزيد من التعاضد بين القاعدة والقيادة ، في المخيمات .

وقام الاخ ابو عمار وسائر اعضاء اللجنة التنفيذية الموجودين في الاجتماع بشرح الموقف السياسي الراهن ، وحصيلة التحركات الاخيرة للثورة ، لمواجهة الاعتداءات الصهيونية والخطط التي وضعت لهذا الغرض . وبعد الاجتماع الذي دام حوالي الساعة ، خرج الوفد متمنيا ان يتجسد الكلام الذي سمعوه ، عملا متواصلا ، لا ان يبقى في دائرة الكلام والترهل السياسي، خاصة وان الحملة الصهيونية العسكرية ضد الشعب الفلسطيني اخذت طابع الابادة البشرية ، في محاولة يائسة لتصفية الشعب والقضية .

الصهيوني الداعي « لاقامة دولة فلسطينية » ، ان رفض الحكومة الاسرائيلية الباحث حاليا حول مسالة « فك الارتباط » مع الاردن ، بالرغم من « اقتراحات » الملك حسين و « تاتارلاه » يؤكد على ان الاتجاه الامريكي لحكومة رابين يريد اولا اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحل الاستسلامي . من هنا كان رد جريدة « داقار » الصهيونية (شبه الرسمية) على تصريحات الملك حسين اجملة « نيوزويك » في الاسبوع الماضي بالقول انه لا يجول اعتبار التسوية التي يقترحها الملك حسين اقتراحا عمليا ، لان الموضوع باسره لا يزال معقدا . وتعتقد الصحيفة ان مشروع الاردن لم ينطقي لانه لا يحل المشكلة الفلسطينية - الاردنية .

واذا كانت التصريحات العلنية لرابين تشير بصراحة الى معارضة التباحث مع « زعماء المخربين » . الا ان هنالك مسؤولين صهاينة آخرين يرفضون اقامة دولة فلسطينية بأريقة مباشرة . وفي « رفضهم » يشيرون الى ضرورة « اتفاق » الفلسطينيين والملك حسين قبل الدخول في المفاوضات . نموذج من هذا الاتجاه ما قاله ايفال اون في حفلة تكريم بعثة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية (الانترناشونال) « ان اسرائيل لن تفرض على الفلسطينيين شروطا اكثر مما تتطلبه ضرورات امنها المشروعة . واذا اراد الفلسطينيون اتحادا فدراليا مع الاردن فلن اعارض ذلك شخصيا » (هارتس ٧٤/٣/١٧) .

ويوافق بعض الكتاب الصهاينة رغبة اون (يديعوت احرونوت) ٧٤/٣/١٢) فيرون ان دولة فلسطينية في الضفة والقطاع لا يمكنها الحياة والاستمرار في البقاء دون ان تتعاون مع الاردن وأسرائيل الامر الذي يستوجب حدودا مفتوحة بين الدول الثلاث . وبالتالي فان قيامها سيكون بوسعه المساهمة باحلال السلام » .

ويتوقع المنادون بفكرة التسليم بالدولة الفلسطينية بان تسيطر العناصر الفلسطينية المعتدلة من سكان الضفة الغربية عليها ، ويعتقدون انه حتى اذا امسكت قادة منظمة التحرير الفلسطينية بزمام السلطة ، فسيبدون بالتهاية سياسات معتدلة ، بسبب المسؤولية التي ستلقيها على عاتقهم ادارة الدولة، وبفضل عمليات بناء المؤسسات التي سترفض عليهم هذا الاعتدال . وكتب يؤوين مرزل في « جوتام » الملحق الاسبوعي « لعال همشمار » حول هذا الموضوع تحت عنوان « المخربون والمازق الاسرائيلي » قائلا :

« يجب تشجيع العناصر المعتدلة بين منظمات التخريب ، وسيعتدل المتطرفون فيها على مر الزمن ، عندما يصبحون مؤسسة ويتحملون عبء المسؤولية السياسية . ففي الوقت الذي سيطالب الفلسطينيون دولة ، وتصبح منظمة التحرير حكومتها الشرعية ، ستعرف رؤساء المنظمات كرؤساء دول ذات سيادة ، وياخذون على عاتقهم مسؤولية الاتفاقات التي يوقعونها » .

ويحذر يهالي بن موشي (« عال همشمار » ٧٤/٢/١٠) الحكومة الاسرائيلية من مواقف لا تتكيف مع معطيات المرحلة الجديدة ، ويقول : « ايانا والاصرار بكل ثمن وبشكل عنيد على ان تقف قدم نابريز العير الحر للفلسطينيين ، ويجب تكريس جهود اسرائيل في مطالبها الحيوية ، المتمثلة في تعديلات حدود امنية ، ضمانات امنية ، تجريد مناطق من السلاح ، حدود مفتوحة وتعاون اقتصادي » . للذلك يرى بن موشي بانه « طالما ان مؤتمر جنيف قاب قوسين او ادنى والوقت ملح للغاية ، فان على المسؤولين عن السياسة الاسرائيلية ان يستوعبوا الواقع السياسي الجديد ويسرعوا في فهمه وتحويله الى حشد فكري ملائم للدروس المرجوه منه » . وهذا يعني بتطلع بن موشي الاسراع بالبدء بالمفاوضات مع الفلسطينيين حول مستقبل الضفة والقطاع ، لان « الرفض القاطع المسبق لاقامة دولة فلسطينية مستقلة ، قد يؤدي الى زوال خيارات السوبه ، وافشال مؤتمر جنيف للسلام سلفا » .

من الملاحظ ، ان المتحمسين مع قيام دولة فلسطينية يضعون شروطا على الطرف الفلسطيني ، ذكر بعضها بن موشي ، والبعض الاخر من هذه الشروط ذكرها اريه الياف في مشروعه الذي سبق ان عالجته « الهدف » في اعداد سابقة ، وبناء على المواصفات الاسرائيلية للـ « دولة الفلسطينية » ستزول اية امكانية للقتال في المستقبل ، يقول البروفسور افني سجرا حول هذا الموضوع :

« ان المبدأ الاساسي الذي ينبغي ان يسود سياستنا تجاه الفلسطينيين يجب ان يكون ليس مبدأ « مناطق تجاه امن » بل اعترافنا في حقوقهم الشرعية مقابل اعترافهم بحقوقاتنا الشرعية ، ومن الواضح ان مخاوفنا من دولة فلسطينية تقف على راسها مثلا ، جورج حبش ، ستكون اكبر بكثير من مخاوفنا من مصر والاردن » (« يديعوت احرونوت » ٧٤/٣/٢٩) .

ان التكتيك الذي يتبعه الامبرياليون الاميركيون ، والمسؤولون الصهاينة ، والنظام الاردني يحب ان لا يخفي الهدف الاستراتيجي للسياسة الاميركية - الصهيونية وهو « اعطاء وطن للفلسطينيين » كما جاء في رسالة نيكسون الى الكونغرس . فالهدف الاميركي الصهيوني الحالي هو تفريغ منظمة التحرير الفلسطينية من اي مضمون ثوري وتدجينها تمهيدا لترادد الانظمة المتعاملة التي تساعد بالتالي على تدجين منظمة التحرير وذلك بحمايته امن اسرائيل ، من خلال تقديم الضمانات لكسحتر جميع تسلل المقاومة الى داخل الاراضي المحتلة من جهة ، وبالاشارة على المقاومة من خلال التصريحات الرسمية بضرورة التنسيق مع الاردن والسعي لقيام كيان فلسطيني .

هذا وقد اوضح تصريح اثير سن باتان سفير اسرائيل في باريس ، وسيجا دينس سفير اسرائيل في امريكا منذ اسبوعين رغبات اسرائيل بمفاهيم فلسطيني - اردني قبل انسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع . كما اوضح سيكو الاسرائيلي من الضفة والقطاع . كما اوضح سيكو بحديثه الشامل حول جوانب ازمة الشرق الاوسط في الكونغرس الاميركي خلال الشهر الماضي ، ان الجانب العربي قد تخلى تماما عن الفكرة القديمة القائلة بضرورة انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٤٨ (اي قرار التقسيم) مما يعني ان القضية لم تعد تتعدى سوى استعداده كل من مصر وسوريا والاردن للاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ . وبخصوص الضفة والقطاع اشار سيكو الى خلاف الفلسطينيين وحسين ، وخلاف الفلسطينيين انفسهم ، وقال ان على الحركة الفلسطينية ان تجري التفاهم فيما بينها - يعني الاتفاق على « السلطة الوطنية » - وتفاهم مع حسين اذا كانت تريد ان تلعب دورا في جنيف . واكد سيكو انه « ليس بالامكان تحقيق سلام في المنطقة بدون تلبية الاماني المشروعة للفلسطينيين » .

امام هذه الصورة من الموقع ان يسرع الفريق الفلسطيني المستسلم بخطواته نحو جنيف . والطريق الى جنيف ليست سهلة اذ تقضي اولا الازال منظمة التحرير الفلسطينية بالمرور بالحطة الهاشمية - مصالحة وتنسيق مع الاردن - ثم بالحطة الاميركية - السبح بحمد امريكا وسياستها الحكيمة - كما فعل السادات والاسد - واخيرا بالحطة الاسرائيلية - القبول بالشروط الاسرائيلية حول مواصفات الدولة المعلاة ، وذلك كما فعل السادات والاسد في اوقيعهم على اتفاقيات فك الارتباط بالقضية الفلسطينية .

للمرة الاولى منذ تاسيس دولة العدو ينتزع الاسرائيليون اعترافا عربيا رسميا ، وفلسطينيا مستساغا ، بوجودهم كيان مستقل له حدود معترف بها ، فوق ارضنا ، ويقولون :

« اي نصر يمكن ان يكون لاسرائيل وللصهيونية اكبر من حقيقة استعداد « منظمة تحرير فلسطين » لاجراء مفاوضات مع اسرائيل على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

اليس في هذا اعتراف عملي باسرائيل وبحدود الهدنة ، واستعداد من حلم المناعات لاقامة « فلسطين » على انقاض اسرائيل » (« عال همشمار » ٧٤/٣/٩)

هل ستسير قافلة الاستسلام الى جنيف بهذه السهولة ؟

ان بنادق المقاتلين المرتفعة ، ودماء الشهداء في مسيرة التحرير الطويلة التي ابتدات منذ مطلع هذا القرن ، تؤكد على ان الاتفاقيات والمواثيق التي يوقعها المستاعون والخونة ستمزقها ارادة شعبنا ورصاصاته التي حسمت الامر وحددت معالم الطريق لتحرير كل فلسطين ولتكنيس الوجود الامبريالي والرجعي باسلوب حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد ■■